هذا هو القسم الثاني وجوب الرفع ويتعين بشيئين احدهما ان يتقدم
على الاسم السابق ما يختص بالابتداء او خبره كاذا الفجائية نحو خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو قال الله تعالى فاذا هي حية تسعى اذا لهم مكر في اياتنا
لان العرب لم تولها الا ذلك فلو نصبت بفعل مضمر خرجت لها من الاختصاص عما وجب ح
بالاسماء قاله ولده وقد غفل عن ذلك كثير من النحويين فاجازوا النصب
ولا سبيل الى جوازه وما قاله مخالف لظاهر كلام سيبويه من جواز
النصب وحكى الاخفش جواز ايلائها الفعل المقرون بقد فيصير فيه عن العرب ح
ثلثة مذاهب ويتعين الرفع بعد ليتما نحو ليتما خالد كلمته وزاد بعضهم واو
الحال نحو خرجت وزيد يضربه عمرو فلا يجوز نصب زيد واشار بقوله كذا
اذا الفعل تلي الثاني وهو ان يتوسط بين الاسم السابق والفعل اداة لا
يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها لها الصدارة كادوات الشرط والاستفهام
والتحضيض وما النافية ولام الابتداء والموصول والموصوف والا في
الاستثناء والحروف الناسخة وكم الخبرية نحو زيد ان لقيته فاكرمه وعمرو
هل ضربته وخالد هلا قصدته وبكر ما اهنته وبشر لا احبه فيتعين
رفع الاسم السابق لان ما لا يعمل فيما قبله لا يصح ان يفسر عاملا يتقدمه
ومنهم من اجاز وهم الذين يجوزون اعمال هذه الادوات فيما قبلها وتقدير النصب ح
البيت كذا اذا الفعل تلا شيئا لن يرد ما قبله معمولا لما بعده

واختير نصب قبل فعل ذي طلب ... وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب
وبعد عاطف بلا فصل على ... معمول فعل مستقر اولا

هذا هو القسم الثالث ويختار فيه النصب ذكر المصنف له ثلثة
اسباب الاول ان يقع بعد الاسم فعل دال على الطلب كالامر نحو زيدا
اكرمه والنهي زيدا لا تضربه والدعاء زيدا رحمه الله الثاني ان يتقدم على
الاسم اداة يغلب ان يليها الفعل كهمزة الاستفهام والنفي بما ولا وان بلغ مقابلة

وحيث

وحيث المجردة من ما نحو زيدا ضربته وما عمرا اهنته وحيث زيدا تلقاه فاكرمه
فالنصب فيهما راجح على الرفع نعم ان كان الاستفهام بهل تعين النصب الثالث
ان يعطف الاسم المشتغل عنه على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته
وانما رجح النصب ليعطف جملة فعلية على مثلها ولو رفعت عطفت اسمية
على فعلية وتشاكل الجملتين اولى فان فصلت بين حرف العطف والمعطوف
نحو قام زيد واما عمرو فاكرمه اختير الرفع وصار كان لم يتقدمه شي لان
الكلام بعد اما مستانف مقطوع عما قبله حتى لو كان الفعل المشتغل
دالا على الطلب اختير النصب نحو قام زيد واما عمرا فاكرمه وقوله
على معمول فعل يوهم ان العطف على معمول قام وانما العطف على الجملة
لا المعمول وقوله مستقرا اولا احترز به عن الجملة الاسمية نحو زيد قائم
وذكر غير المصنف اسبابا اخر منها ان يجاب به استفهام بمفعول ما يليه
او بمضاف اليه مفعول ما يليه نحو زيدا ضربته في جواب ايهم ضربت
ومثال المضاف غلام زيد ضربته في جواب غلام ايهم ضربت ومنها انا اذا
رفعناه اوهم كون الفعل صفة نحو قوله تعالى انا كل شي خلقناه بقدر
فالنصب ارجح لعمومه في الخلق تقديره خلقنا كل شي خلقناه فيكون
خلقناه خبرا وعلى الرفع يكون كل شي مبتدا وخلقناه صفة لشي
والخبر بقدر والجملة خبر ان فلا عموم ولا يتوهم الصفة مع النصب لان
الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا قيل ومن ثم
وجب الرفع ان كان الفعل صفة نحو وكل شي فعلوه في الزبر
او صلة نحو زيد الذي ضربته ومنها ان يتقدم على الاسم شبيه بالعاطف
كلكن وحتى نحو اتيت القوم حتى زيدا مررت به فحتى حرف
ابتداء ولكن لما ولها بعض ما قبلها شابهت العاطفة اذ شرط
العاطفة ان يقع بين كل وبعضه كما ذكره في التسهيل فلو قلت

Copyright © King Saud University